العلاقات التركية السورية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية من ٢٠٠٢- ٢٠١٤م

محمد عبدالله علي السويدي

الملخص:

ناقشت هذه الدراسة التطورات التي مرت بها العلاقات التركية السورية، منذ وصول حزب العدالة والتنمية ذي التوجهات الإسلامية الى السلطة في تركيا عام ٢٠٠٢م.

والاستراتيجية التي أتبعها الحزب في سياسته الخارجية تجاه سوريا، وكيف أثرت تلك السياسات على مسار العلاقات بين البلدين، والفوائد التي تحققت لكلا البلدين.

كما تناولت أيضاً الموقف التركي من الأزمة السورية التي اندلعت في مارس ٢٠١١م، وأثرها على مسار العلاقات بين البلدين وعلى النفوذ والدور التركي في المنطقة العربية بأسرها وعلى الوضع السياسي في الداخل التركي نفسه.

Abstract:

This study discussed the developments experienced, by the Turkish-Syrian relations, since the arrival of the Justice and Development Party, the Islamist orientations to power in Turkey in 2002.

The strategy, followed by the party in its foreign policy toward Syria, and how those policies have affected the course of relations between the two countries, and the benefits that have been achieved for both countries..

It also addressed the Turkish position on the Syrian crisis that erupted in March 2011, and its impact on the course of relations between the two countries and the role of the Turkish influence and in the Arab region as a whole and on the political situation in the Turkish inside himself..

المقدمة:

شهدت العلاقات بين الدولتين تركيا وسوريا أزهى فترات التحسن في مختلف مجالات الحياة سياسياً واقتصادياً وأمنياً، وعسكرياً لدرجة أن البعض أطلق عليها الفترة الذهبية في تاريخ العلاقات بين البلدين أو شهر العسل التركي السوري، وصول حزب العدالة والتنمية التركي إلى الحكم بعد فوزه في انتخابات ٢٠٠٢م وتشكيل حكومة بشكل منفرد وإتباع تركيا استراتيجية جديدة مع جيرانها العرب تقوم على أساس الانفتاح تجاه جوارها الجغرافي، وبُعدها الحضاري الإسلامي، والتركيز على جوانب التعاون الاقتصادي لتحقيق التكامل، وتنسيق المواقف في القضايا ذات الطابع الخلافي، والتعامل مع الجميع من منظور الكل أصدقاء لتركيا، وفي مقدمتهم سوريا، باعتبارها بوابة تركيا نحو المشرق العربي، أستمر هذا التوجه المُشرق في العلاقات بين البلدين، حتى اندلاع الاحتجاجات الشعبية (الثورة السورية) في مارس ٢٠١١م، والموقف التركي المؤيد ليعيد العلاقات بين البلدين الى أقصى حالة التوتر الحاد بصوة أكبر مما كانت عليه في السابق.

مشكلة الدراسة:

وعليه فإن إشكالية هذه الدراسة تتمحور حول **" ما دور حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا في تحسن العلاقات مع سوريا وما أثر الموقف التركي من الثورة السورية ٢٠١١م، على مسار العلاقات بين البلدين".**

تساؤلات الدراسة: تسعى هذه الدراسة للإجابة على التساؤلات الأتية:

١- هل أثر وصول حزب العدالة والتنمية ذو الجذور الإسلامية الى الحكم على مسار العلاقات التركية السورية.

٢- هل غلبَّت تركيا في علاقاتها مع سوريا من٢٠٠٢ – ٢٠١٤م المصالح أم المبادئ وإلى أي مدى أثر الموقف التركي من الأزمة السورة (الثورة السورية٢٠١١م) على مسار العلاقات بين البلدين.

أهمية الدراسة:

تحتل الدراسة أهمية بالغة تنبع أهميتها من أهمية تركيا كدولة إقليمية مؤثرة في تفاعلات أحداث الدول العربية المجاورة لها بحكم الجوار الجغرافي والتركيبة الاجتماعية المتشابهة والمصالح المتشابكة، وبسبب الأحداث الجسام التي تمر بها سوريا وتركيا في المرحلة الراهنة، والدور التركي في هذه الأحداث.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق عدد من الأهداف أهمها ما يلي:

١- معرفة أثر وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم في تركيا عام ٢٠٠٢م، على العلاقات التركية السورية.
٢- معرفة الدور التركي في الأزمة السورية وأثر ذلك الموقف على الدور والنفوذ التركي في المنطقة العربية.
٣- معرفة دور المصالح الاقتصادية، والأمنية في مسار العلاقات بين البلدين.

منهجية الدراسة:

ستعتمد الدراسة منهج تحليل الأحداث كونه من المناهج الذي يمكن الباحث من متابعة مسار الأحداث وتحليلها وربطها مع بعضها بالوقائع على أرض الواقع، وكذلك منهج تحليل النظم لمتابعة المتغيرات في البيئة الإقليمية والمحلية والدولية.

تقسيم الدراسة:

سيتم تقسيم هذه الدراسة الى عدد من المطالب على النحو الاتي:

المطلب الأول: مرحلة تحسن العلاقات:

خلال هذه الفترة تحسنت العلاقات التركية السورية بشكل كبير فاق توقعات السياسيين أهم مؤشرات هذا التحسن تبادل الزيارات بين المسؤولين في البلدين على أعلى المستويات، تم خلالها حل كثير من القضايا الخلافية بين البلدين، لعل أهمها حل الخلاف الحدودي المزمن بين الطرفين بإقليم الإسكندرونة، وتوقيع اتفاق أضنة التاريخي بين البلدين والذي بموجبه تم احتواء حالة التوتر

القائمة بين البلدين وأخذت العلاقات في التحسن المطرد، وتم تبادل الزيارات بين كبار المسؤولين في البلدين، لعل أهمها زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان لدمشق عام ٢٠٠٤م،[i] وكذا زيارة الرئيس السوري بشار الأسد لتركيا عام ٢٠٠٤م[ii] وما تلاها من زيارات متبادلة بوتيرة متسارعة خلال هذه الفترة الزمنية القصيرة، منها على سبيل المثال زيارة رئيس الوزراء التركي عبدالله جول لدمشق في ٢٢ أب أغسطس ٢٠٠٧ م، وتلتها مباشرة زيارة الرئيس السوري بشار الأسد لأنقرة في مطلع العام ٢٠٠٧م، تلتها زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان لدمشق في أبريل ٢٠٠٨م، ثم زيارة الرئيس السوري بشار الأسد لأنقرة في ١٦ أيلول ٢٠٠٩ م، تم خلال هذه الزيارات التي - توحي بحميمية العلاقات بين البلدين - إنشاء مجلس أعلى للتنسيق بين البلدين مكون من ١٦ وزيرا يرأسه رئيسا وزراء البلدين بشكل دوري، وبحسب البلد الذي تعقد فيه اجتماعات ذلك المجلس، والتوقيع على عدد ٥٦ اتفاقيه للتعاون بين البلدين في مختلف المجالات، ظهر خلالها أيضاً عزم الطرفين وجديتهما على تنفيذ تلك الاتفاقيات ووضعها موضع التنفيذ ، والالتزام الصارم بتطبيقها في مواعيدها الزمنية المقررة لها،[iii] أثمرت تلك الاتفاقيات على الصعيد التجاري زيادة نسبة التبادل التجاري بين الطرفين بصورة كبيرة من ٧٣٠ مليون عام ٢٠٠٣م إلى أكثر من ٣ مليارات دولا رعام ٢٠١٠ م[iv].

كما أدت إلى تعاون أوسع في المجال الأمني والعسكري، مثل إجراء مناورة عسكرية بين البلدين، وإلغاء تأشيرات الدخول لتسهيل انتقال المواطنين لكلا البلدين، وقد بلغت العلاقات درجة قصوى من التحسن في هذه المرحلة من حكم حزب العدالة والتنمية، لدرجة جعلت رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان يصف البلدان بأنهما بلد واحد أثناء كلمة له أمام المشاركين في (منتدى التعاون العربي التركي) في إستنبول يونيو ٢٠١٠ م مفتخراً بما حقق من إنجاز قائلا " كنا وسوريا على أبواب حرب، وبعد تولينا للحكم في ٢٠٠٢ م تحولت

الدولتان إلى دولة واحدة وأسرة مشتركه وأكد ذلك بالقول تركيا هي سوريا وسوريا هي تركيا" للتدليل على عمق العلاقات.

أولاً: دوافع البلدين لتحسين العلاقات:

دوافع وأسباب كثيرة دفعت البلدين نحو تحسين العلاقات بينهما، كل منهما له حساباته الخاصة به، فبالنسبة لسوريا رأت في تحسين علاقاتها مع تركيا في تلك اللحظة تحقيق ما يلي:

١. كسر طوق العزلة الدولي والإقليمي الذي فرض عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبعض القوى الإقليمية، بعد الإحلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م.
٢. تنسيق المواقف السياسية تجاه بعض القضايا الهامة مثل محاولة إسرائيل الفاشلة القضاء على المقاومة في جنوب لبنان، أثناء عدوانها الغاشم في صيف ٢٠٠٦م خصوصا بعد مقتل رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، وإتهام سوريا بوقوفها وراء تلك العملية، وكذا السياسة الأمريكية في العراق عقب احتلاله لتجنب الأضرار المحتملة قدر المستطاع.
٣. إصلاح علاقاتها مع دول الاتحاد الأوربي[٧] التي كانت تنظر لسوريا كإحدى دول محور الشر الداعمة لما يسمى بالإرهاب حسب التصنيف الأمريكي، وذلك جذب سوريا وتقريبها أكثر ودفعها لإتباع سياسات أكثر اعتدالا وبرجماتية وإبعادها عن التشدد والراديكالية.
٤. تحقيق عدد من الفوائد الاقتصادية والأمنية، كزيادة التبادل التجاري، وإقامة المناطق الحرة المشتركة بين البلدين، وتبادل المعلومات الأمنية، التي تخدم مصلحة البلدين.

اما تركيا ففي إطار الهدف العام لها في توسيع نفوذها في المنطقة احتلت سوريا أهمية قصوى في السياسة الخارجية التركية الجديدة لحزب العدالة والتنمية وذلك في إطار رؤية استراتيجية للدو التركي تجاه المنطقة العربية، إذ كانت بمثابة

المشكاة لتركيا لتنامي دورها الإقليمي في المنطقة، سواء من خلال تسويق منتجاتها الزراعية والصناعية عبرها، أو من خلال الأجواء النفسية والمناخ الإيجابي الذي أوجده التقارب بين البلدين.

بالنسبة للحدود تحدث الطرفان عن مقاربة جديدة لحلها، بحيث تتحول الحدود من موضوع خلاف مثير للمشاكل والتوترات إلى نقاط جذب وجسور للتعاون بين البلدين لا نقاط تنافر ونزاع، وأثناء زيارة الرئيس بشار الأسد لأنقرة في أيلول ٢٠٠٩م، قال عن مسألة الحدود إنها "مسألة لا يصعب حلها بين الأصدقاء... وإنها ليست موضوعاً جديداً وأن عمرها يزيد عن ستين عاما..... وأن مقاربتنا لها خرجت عن كونها مشكلة وسكتت عن المطالبة بلواء الإسكندرونة محط الخلاف بين الدولتين."[vi] حتى أن الرئيس السوري طرح على الرئيس التركي في إحدى زيارته لتركيا بعد توقيع اتفاق أضنه، أن يكون لواء الإسكندرونة ومرفقه الاقتصادي منطقة حرة لكل من سوريا وتركيا معاً، ليشكل في ما بعد رأس جسر بين سوريا أوروبا ويجعل من تركيا نفسها منطقة متقدمة لا وربا في الشرق الأوسط ومفتاحاً لتوسيع علاقة سوريا بالاتحاد الأوربي.(١).

وفي مجال المياه، قدمت سوريا تنازلات لتركيا بعد سنوات من الخلافات حول الحصص المائية، كنوع من إثبات حسن النية والرغبة في تحسين العلاقات بدورها تركيا قابلت ذلك بمواقف إيجابية وزادت من الحصة المخصصة لها من مياه الفرات ودجلة، وأرسلت الوفود المتتالية للبحث في مجالات تحسين العلاقات وتطويرها في مختلف المجالات، فقد اعتبرت سوريا جسراً وبوابة لها لتسويق منتجاتها الى الأردن ودول الخليج وبقية دول المشرق العربي، ومصر وأفريقيا(٢).

وفي عام ٢٠٠٧ وقعت الدولتان اتفاقية التبادل التجاري، مما أدى إلى زيادة كبيرة في التبادل التجاري بين الدولتين، وفي عام ٢٠٠٩ ألغيت تأشيرات العبور بين الدولتين.

تحسن علاقات تركيا وسوريا برز بشكل كبير من خلال لعب تركيا لدور مركزي بالتنسيق بينها وبين إسرائيل في مفاوضات السلام، وفي هذا الإطار عقدت أربعة لقاءات دبلوماسية غير مباشرة بين الأطراف، وكان هنالك توجه لعقد لقاء خامس، لكنه ألغي بسبب تقديم موعد الانتخابات في إسرائيل بشهر شباط ٢٠٠٩م.[٣].

ثانياً: إنعاش الوضع الاقتصادي:

الجانب الاقتصادي شهد تطوراً ملحوظاً منذ وصول العدالة والتنمية، وذلك في مختلف المجالات التجارية والإنتاجية فقد ارتفعت نسبة التبادل التجاري خلال العام ٢٠٠٣ م بصورة لافتة جداً، وقد لخص لنا ذلك التطور القنصل العام التركي في مدينة حلب السورية قائلا" إن حجم الصادرات التركية الى سوريا خلال العام ٢٠٠٣ م قُدر بحوالي ٣٠٠ مليون دولار في حين بلغ حجم الصادرات السورية الى تركيا ما يقدر بين ٦٠٠- ٧٠٠ مليون دولار، إذ ترجح صادرات النفط السورية كفة لميزان التجاري لصالح سوريا، كما بلغ عدد رجال الأعمال السوريين الذين زاروا تركيا ما يقارب ١٧٠٠ شخص.

واستمر توالي الزيارات ذات الطابع الاقتصادي والتجاري بين البلدين، ففي الثالث من اذار مارس من العام نفسه، زار وزير التجارة التركي مدينة حلب

قبل زيارته لدمشق، وبرفقته أكثر من ١٤٠ من رجال الأعمال الأتراك، لبحث إمكانية إقامة منطقة حرة سورية تركية هناك.

في السياق نفسه صرح رئيس الوزراء السوري ناجي عطري لصحيفة الزمان التركية في السابع من نيسان أثناء زيارة بولنت أرينج رئيس البرلمان التركي قائلاً " إن للشركات التركية أولوية بتنفيذ المشروعات في سوريا[٤]" كما قام وفد رسمي سوري كبير بزيارة أنقرة برئاسة رئيس الوزراء السوري ناجي عطري للاطلاع على التجربة الاقتصادية، حيث قام بزيارة سوق الأوراق المالية في إستنبول، للاطلاع على التجربة التركية في هذا المجال، وبلغ التعاون الاقتصادي ذروته بين البلدين عندما أنشأ البلدان مجلساً للتعاون الاستراتيجي العالي المستوى في أيلول سبتمبر ٢٠٠٩م[٥].

وهكذا استمرت زيارة الوفود ذات الطابع الاقتصادي بشكل متوالٍ بين الطرفين، مما يؤشر بوجود رغبة متنا مية لدى البلدين لتطوير العلاقات وتوسيعها فبعد زيارة الوفد التجاري السوري لأنقرة كما سبق ذكره - قام وفد اقتصادي تركي برئاسة وزير الدولة التركي للشؤن التجارية- كورشاد توزمان بزيارة دمشق على راس وفد يضم ٣٠٠ من رجال المال والأعمال الأتراك، لبحث سبل توسيع التبادل التجاري وفتح مراكز تجارية حدودية بين البلدين، ولم ينته العام ٢٠٠٤م، الذي بدأ بزيارة الأسد لتركيا حتى اختتمه رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بزيارة تاريخية لدمشق تجاوزت الرسميات والبرتوكولات المتبعة عندما قام أردوغان وبرفقته الأسد وعقيلته بزيارة ميدانية لأحد أسواق دمشق مما أعطى انطباعاً لدى المراقبين ومواطني البلدين إلى أن العلاقات بينهما قد وصلت الى مرحلة التنسيق الاستراتيجي وكذا على المستوى الرسمي ومرحلة ذروة

الصداقة الشخصية بين الزعيمين، خصوصاً وقد تم فعلاً خلال هذه الزيارة توقيع اتفاق للتجارة الحرة بين البلدين ومناقشة موضوع إقامة مراكز لتجارة الحدودية، وإقامة مشاريع زراعية وسدود مشتركة بين البلدين، منها إقامة سد مشترك على نهر العاصي ويشمل بحيرةً وسداً لري أكثر من ٣٠٠٠ هكتار على الجانب السوري، وتحويل الحدود من نقاط إشكالية وخلاف إلى نقاط وجسور للتعاون المشترك، وخلال وقت قصير بلغ عدد الاتفاقيات التي تم توقيعها بين البلدين أكثر من ٥٦إتفاقية في مختلف المجالات [٦].

ثالثاً تطوير العلاقات السياسية:

العلاقات السياسية هي الاخرى شهد ت نمواً مطرداً وبشكل غير مسبوق، إذ شهد مطلع العام ٢٠٠٤ م زيارة تاريخية للرئيس السوري بشار الأسد التقى خلالها كبار مسؤولي الدولة والحكومة في تركيا الرئيس أحمد نجدة سيزار، ورئيس الحكومة رجب طيب أردوغان، زعيم حزب التنمية، والعدالة الحاكم في تركيا ووزيرا الخارجية عبد الله جول، وكذا رئيس البرلمان بولنت أرينج، بما تحمله تلك اللقاءات من دلالات وأهمية واضحة في دفع العلاقات بين البلدين، وما تمثله من أهمية بالنسبة لسوريا، في وقت تتزايد الضغوط الدولية وتحديداً الأمريكية والأوربية عليها، كما التقى في الوقت ذاته في تلك الزيارة - التي وصفت من قبل الأتراك بأنها تاريخية - عدداً من الساسة الأتراك، حيث ألتقى زعيم حزب الشعب الجمهوري المعارض دنيز بايكال ورئيس الأركان التركي الجنرال حلي أوزكوك، ذلك اللقاء الذي تخطى البرتوكولات كما وُصف من قبل الاعلاميين والصحفيين والمراقبين المهتمين بالعلاقات بين البلدين، حيث أكد الرئيس الاسد في تلك الزيارة أن البلدين استطاعا أن يقلبا حالة انعدام الثقة التي كانت سائدة بين البلدين إلى ثقة كبيرة تؤهلهما لأداء دور في المنطقة لتحقيق غير الموجود والذي تفتقده المنطقة

منذ أمد بعيد خصوصاً وأن هناك نية ورغبة لتجاوز خلا فات الماضي، واستبدالها بالموضوعات المتفق عليها وهي كثيرة حسب وصفه، تجنباً لإعاقة عجلة التطور في العلاقات خصوصاً، وأن هناك مشتركات كثيرة بين البلدين، كما أن هناك مصيراً مشتركاً يجمع البلدين تاريخياً منذ العثمانيين فدمشق كانت أول عاصمة للدولة العثمانية وإستنبول كانت أخر عاصمة لها فنحن نؤسس لقيام رابطة بين العاصمة الأولى والعاصمة الأخيرة(٧). كما تكتسب تلك الزيارة أهميتها في العلاقات بين البلدين من الاتفاقات التي تم التوقيع عليها بين البلدين منها، إتفاقية منع الإزدواج الضريبي، واتفاقية حماية وتشجيع الاستثمار، واتفاقية البروتكول السياحي.

والشيء اللافت في هذا الحراك السياسي بين تركيا وسوريا، هوا لقدرة على مقاومة الضغوط الأمريكية الإسرائيلية، وكسر طوق العزلة الدولية المفروض على سوريا من قبل الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها الغربيين، منذ مقتل رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، واتهامها بالوقوف وراء عملية الاغتيال، ونجاح رئيس الحكومة التركية في فتح صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين وبناء توجه استراتيجي جديد نحو جيران تركيا العرب، ووضع استراتيجية جديدة تجاه المحيط العربي والاسلامي لتركيا. (٨)

رابعاً: سوريا في الاستراتيجية التركية لحزب العدالة في المنطقة:

لم يكن التقارب التركي السوري بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم مجرد انعكاس لرؤية جديدة، وضع أسسها وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلوا في كتابه الشهير "العمق الاستراتيجي" في العام ٢٠٠١، بل أيضاً محصلة تقاطع مصالح إقليمية ناتجة أساساً عن التهديدات والتحديات التي شكلها الغزو الأميركي للعراق، ومخاطر الفتن المذهبية والعرقية والتقسيمية التي رافقته،

وانتهت إليه فعلياً، ومخاطر وجود قوات الدولة العظمى الأولى في العالم على حدود سوريا وتركيا في أن واحد.[٩]

ولكن في إطار هذه السياسة أولت تركيا العمق الاستراتيجي الجغرافي والتاريخي والحضاري أهمية خاصة، والعنوان الأهم لهذا العمق هو العالم العربي وجوارها على وجه التحديد.

وضمن المشرق العربي كانت سوريا تحتل مكانة الصدارة في محاولة تركيا ترجمة استراتيجيتها الجديدة، خصوصاً ان لها مع سوريا حدوداً تتجاوز الـ ٨٠٠ كيلومتر، وتشكل البوابة العربية الوحيدة لتركيا إلى العالم العربي، خصوصاً إذا أخذنا في الاعتبار أن بوابة العراق مع تركيا وفقاً لخريطة العراق الجديدة لم تعد عربية بل كردية، بعد المكاسب السياسية التي حصل عليها أكراد العراق عقب الاحتلال الأمريكي ٢٠٠٣م[vii].

وعلى الصعيد الأمني تعاونت سوريا إلى الحد الأقصى الممكن لملاحقة مقاتلي حزب العمال الكردستاني ليس فقط داخل سوريا بل حتى داخل لبنان[viii].

كسرت سوريا جدار العداء النفسي لصورة تركيا الموروثة، وأمكن لتركيا أن تدخل إلى المنطقة العربية والوجدان العربي والثقافة العربية، من بابه الواسع، من خلال سوريا التي مثلت في تلك الفترة بوابة تركيا الى المنطقة العربية ورافعتها الرئيسية لممارسة دوراً إقليمياً فعالاً، ومؤثراً.

وقد استمر هذا التطور الإيجابي في مسار العلاقات بين البلدين في التحسن حتى اندلاع الاحتجاجات الشعبية في سوريا مطلع العام ٢٠١١م، لتعود إلى أسوأ

مما كانت عليه قبل اتفاق أضنة نتيجة للموقف التركي من المؤيد للاحتجاجات الشعبية ضد نظام الرئيس بشار الأسد.

المطلب الثاني: الدور التركي تجاه الأزمة السورية مارس ٢٠١١م

بعد حالة التحسن التي شهدتها العلاقات السورية التركية خلال العشر السنوات الأولى من حكم حزب العدالة والتنمية التركي (الفترة الأولى والثانية لحكم العدالة والتنمية)، حيث مثلت سوريا فيها بوابة تركيا نحو المشرق العربي.

إلى أن جاءت أحداث ما عرف ب" ثورات الربيع العربي" وانتقالها الى سوريا واضطرار تركيا الى اتخاذ موقف من الثورة السورية ينسجم مع مواقفها المؤيدة لتلك الثورات لتعيد العلاقات بين البلدين الى نقطة البداية قبل توقيع اتفاق أضنة، رغم محاولات تركيا احتواء الأزمة السورية سلميا والعمل على عدم انتشار وتوسع الصراع الى الحد الذي يصعب السيطرة عليه، و تحوله الى حرب أهليه أو حالة من الفوضى التي قد تؤثر على الأمن القومي التركي بحكم الجوار والتداخل الجغرافي والتداخل الاجتماعي بين البلدين لذلك تدرج الموقف التركي من الصراع في سوريا من محاولات استخدام حالة الوئام والتحسن بين البلدين.

وقد تبلور الموقف التركي من الأزمة السورية على النحو الأتي:

أولاً: محاولات احتواء الأزمة سلميا:

مثلت حركة الاحتجاجات الشعبية في سوريا أو ما يطلق عليها بالانتفاضة أو الثورة السورية، التي انطلقت في مطلع العام ٢٠١١م، وطالبت بإسقاط نظام الرئيس السوري بشار الأسد عامل إرباك كبير للدور التركي في المنطقة العربية، لما حملته من تعقيدات كبرى للسياسة الخارجية التركية تجاه المبادئ الجديدة التي تبناها حزب العدالة والتنمية التركي، الذي تولى السلطة بعد فوزه في انتخابات ٢٠٠٢م، والتي صاغها مهندس السياسة الخارجية البروفسور أحمد داوود أوغلوا

إذ وضعت تلك الثورة الحكومة التركية في حرج عظيم في المفاضلة بين المبادئ والمصالح، وكانت بمثابة اختبار حقيقي لها[ix]، هل تقف إلى جانب الحليف الجديد والصديق الشخصي لأردوغان في دمشق الرئيس بشار الأسد[x]؟ أم تقف إلى جانب الشعب السوري في مطالبه العادلة في الحرية والكرامة، وإقامة نظام يمثل كل السوريين، وفاءً بالالتزامات التي قطعتها الحكومة التركية على نفسها في أحداث مماثلة لما يجري في سوريا أثناء ثورات الربيع العربي في بعض البلدان العربية (تونس، ومصر، وليبيا، واليمن) خلال اندلاع الثورات أو الاحتجاجات فيها في وقت سابق.

لهذا نجد الموقف التركي من الثورة السورية قد أخذ طابعاً تصاعدياً تدرج من النصح، إلى الضغوط الدبلوماسية، إلى الهجوم العلني، والمطالبة بإسقاط النظام أو التنحي عن السلطة، وقبول مبدا التغيير استجابة لمطالب الشعب السوري، وتحولت سوريا قبل الثورة الشعبية من قاطرة رافعة للدور التركي في المنطقة، إلى عامل إرباك وعائق من عوائق الانطلاقة التركية نحو المنطقة العربية وأخذت الأمور والأحداث تتعقد في الداخل السوري فقررت الحكومة التركية الهجوم العلني في وسائل الإعلام، وتقديم الدعم للمعارضة والمطالبة العلنية بإفساح المجال للتغيير، والاستجابة لمطالب الشعب السوري المشروعة، وحقه في اختيار حكومة تمثل جميع فئاته وطوائفه، وذلك كما يلي:

ثالثاً: مرحلة النصح:

خلال هذه المرحلة سعت الحكومة التركية - وعلى رأسها رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان - إلى محاولة استغلال علاقتها الطيبة التي بنتها مع النظام السوري والرئيس بشار الأسد خلال الفترة الماضية ، إلى محاولة احتواء الأزمة في الداخل السوري بين النظام والمعارضة بطريقة سلمية، تجنب الشعب السوري الدمار والخراب، وتحافظ على أمنه واستقراره وذلك بالقيام بإجراء إصلاحات

سياسية، تستجيب للمطالب المشروعة، كإلغاء حالة الطوارئ المفروضة على الشعب السوري، والسماح بإنشاء أحزاب سياسية، والانفتاح على المعارضة، ومشاركتها في السلطة، وإطلاق المعتقلين والتعامل مع المتظاهرين والمحتجين بأسلوب سلمي وعدم استخدام الأسلوب الأمني كحل وحيد لعلاج المشكلات.[xi]

لذلك وللخروج من هذا الوضع تقاطر المسؤولون الأتراك على دمشق كمبعوثين للحكومة التركية إلى نظرائهم السوريين، لحمل الرسائل بالمقترحات والوصفات العلاجية للأزمة السورية، بل توالت الاتصالات الهاتفية بين رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان والرئيس السوري بشار الأسد والتي أظهر فيها الأسد موافقته وعدم اعتراضه على تلك النصائح والمقترحات، وكلما طلبه هو الصبر وإعطائه مزيداً من الوقت والمهل الزمنية، غير أنه لم يحقق شيئاً منها في الواقع، الأمر الذي دعي الحكومة التركية إلى إعادة تقييم موقفها تجاه النظام الحاكم في دمشق[xii].

رابعاً: ممارسة الضغوط التدريجية:

بعد أن شعرت الحكومة التركية بخطورة الأوضاع في سوريا على الأمن القومي التركي - بل وعلى الأمن والاستقرار في المنطقة - وتأكدت من عدم استجابة الرئيس السوري وحكومته للنصح، انتقلت لممارسة الضغوط الدبلوماسية، وذلك من خلال الهجوم الإعلامي على الحكومة السورية وطريقة إدارتها للأزمة، وأسلوب تعاملها مع المتظاهرين السلميين، والتحذير صراحة من التمادي في هذا الأمر، ولاستهانة بمطالب الجماهير المحتشدة في الشوارع والميادين، والاستمرار في ممارسة القمع ضد المتظاهرين واعتماد الحل الأمني كحل وحيد للأزمة، فقد شكك رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في رواية الحكومة السورية عن وجود عصابات تقوم بقتل المتظاهرين، ووجه الاتهام للحكومة السورية بشكل مباشر، وحذرها من التمادي في ذلك مذكراً بمجازر

الماضي القريب التي لاتزال تداعياتها قائمة حتى اللحظة ولم تتمكن الحكومة السورية من تجاوز أثارها السلبية، مثل مجزرة حماة، وحلب، وحمص، وصعد من لهجة الهجوم قائلاً إن تركيا مضطرة للقيام بواجبها الأخوي والإنساني في مساندة الشعب السوري الشقيق والوقوف إلى جانبه.[xiii]

واعتبر أن الأزمة بهذا الشكل لم تعد سورية فقط، وأن الرواية الرسمية للأحداث غير مقبولة، ولا يمكن لأحد أن يصدقها، وأن القضية قد تأخذ أبعاداً دولية وإقليمية إذا لم تقم الحكومة السورية بتدارك الأمور على وجه السرعة، واتخاذ خطوات عاجلة في مجال الإصلاح،[xiv] وأصدرت وزارة الخارجية التركية بياناً في ٢٠١١/٤/٢٤م طالبت فيه الحكومة السورية بشكل واضح باتخاذ خطوات أسمتها بالجريئة والصادقة نحو الإصلاح، وعدم الاستمرار في الطريق الخطأ، وممارسة أقصى درجات ضبط النفس، لخفض درجة التوتر في الشارع ، واستعادة السلم الاجتماعي.[xv]

كذلك اجتمع مجلس الأمن القومي التركي والاستخبارات، لمناقشة الأوضاع في سوريا، وأوصى بإرسال وفد رفيع إلى سوريا برئاسة رئيس الاستخبارات، وعضوية وزيري الخارجية والتخطيط، وعدد من المسؤولين والخبراء إلى دمشق، لنقل رسالة إلى القيادة السورية وإبداء الاستعداد لدعم الإصلاحات والمساعدة في حل الأزمة ، وطرح التجربة التركية أمام القيادة السورية، للاستفادة منها بل وإرسال الخبراء المعنيين بذلك إن رغبت الحكومة السورية بذلك واستحسنت الأمر، وذلك لتجنيب سوريا الانزلاق نحو الفوضى،[xvi] لأن الاستقرار في سوريا عامل مهم ورئيس للأمن التركي ولاستراتيجية تركيا في المنطقة المتعلقة بتنامي الدور التركي وتمدده في المنطقة، لذلك عندما تعقدت الأزمة في سوريا بدأ الدور التركي يتراجع شيئاً فشيئاً الأمر الذي أقلق القياد ت

الحاكمة في تركيا من مسؤولي حزب العدالة والتنمية، وأخذت تبحث عن أساليب أخرى لاستعادة زمام المبادرة.

خامساً: بروز الخلافات العلنية ٢٠١١ حتى ٢٠١٤ م:

غير أن هناك من يرى التغير في الموقف التركي تجاه الأزمة السوري بأنه تحول غير مقبول وفجائي ويحمل في طياته نوايا غير طيبة تجاه الشعب السوري منهم الكاتب السوري خورشيد دالي الذي كتب في هذا الشأن ما يلي "قبل بدء الاحتجاجات في سورية بأيام كان رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في سورية يفتتح مع الرئيس السوري بشار الأسد سد الصداقة بين البلدين على نهر العاصي ويخاطب الأسد بمفردات الأخ والصديق والشقيق ويقارن بين وحدة مستقبل أنقرة ودمشق والقدس وبغداد، كما كان يتحدث عن المستقبل الباهر للعلاقات بين البلدين بعد سنوات من التحسن فيها والتي وصلت إلى مستوى وصفها بالتكامل والاستراتيجي خاصة بعد تأسيس مجالس عليا مشتركة بين البلدين كما كان جرى الأمر أيضا مع العراق والأردن ولبنان.[xvii]

فجأة تغيرت لهجة أردوغان وأركان حكومة حزب العدالة والتنمية تجاه النظام في سورية وبات لسان هؤلاء التهديد والوعيد والإنذارات والفرص النهائية، وإعطاء الدروس، وغير ذلك من لغة الاستعلاء، قبل أن تنتقل أنقرة إلى الانخراط في الوضع السوري مباشرة من خلال احتضان المعارضة السياسية والعسكرية، وصولاً إلى تبنيها عبر تشكيل المجلس الوطني السوري في إسطنبول، والتنسيق مع دول الخليج والجامعة العربية، ومن ثم الانتقال إلى المطالبة بتغيير النظام في سورية، والحديث بلغة طائفية، والتدخّل المباشر في الشؤون الداخلية السورية[xviii]، وعلى الرغم من أن العلاقات بين البلدين كانت جيدة، وخاصة مع وصول حزب العدالة والتنمية، إذ أبرمت العديد من الاتفاقيات الأمنية والتجارية بين البلدين، ومنها: اتفاقية التبادل التجاريّ التي دخلت حيّز التنفيذ عام ٢٠٠٧،

كما تمّ للمرة الأولى في العام ٢٠٠٩ إجراء مناورات عسكرية مشتركة، وتطوّر التعاون الثنائيّ بشكل أكبر بإلغاء التأشيرات بين البلدين، وتأسيس مجالس التعاون الاستراتيجيّ.

ومع ذلك كان الموقف التركيّ من الأزمة السورية غير منسجم مع مُجمَل الصورة العامة للعلاقات بين البلدين، فعندما بدأت حركة الاحتجاجات لم تتردّد تركيا في التعاطي مع سورية بطريقة وصاعيه مفاجئة"؛ إذ:

١- احتضنت تركيا المعارضة السورية منذ البداية، كما نظمت معظم مؤتمرات المعارضة السورية، وكان من إسطنبول نفسها إعلان ما عُرِف بالمجلس الوطنيّ السوريّ المُعارض وتوجيه المعارضة السورية في ما يجب أن تفعله، وبأيّ طريقة تعمل.

٢- اعتبار رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان أن الأوضاع في سورية شأن داخليّ تركيّ، وهو ما أثار حفيظة دمشق، معتبرة أن هذا ذريعة للتدخّل في الشأن الداخليّ.[xix]

٣- شنّ وسائل الإعلام التركية الرسمية حملة مفتوحة على النظام في سورية منذ اليوم الأول للاحتجاجات.

٤- قيام تركيا مسبقاً بفتح ملف اللاجئين السوريين للتشهير بالنظام السوريّ إعلامياً ودولياً[xx].

٥- التحذيرات التركية المتعدّدة التي لا تخلو التهديدات بالتدخّل العسكريّ، مع مواقف تقول إنها مستعدة لكل الاحتمالات السياسية والعسكرية، ومراقبة الحدود البرية والبحرية والجوية والحيلولة دون تدفق الأموال والسلاح وفي هذا الإطار، أجبرت تركيا عددا من الطائرات القادمة لسوريا من إيران في مارس ٢٠١١ على الهبوط وقامت بتفتيشها[xxi].

٦- التنسيق الكامل لتركيا مع واشنطن، وقطر، والسعودية، والجامعة العربية بشأن الموقف من سورية، والعمل على اتخاذ وسائل اكثر صرامة ضد النظام

عبر تقديم الدعم للمعارضة السورية واستضافة فعاليتها وإقامتها على الأراضي التركية[xxii].

كذلك القيام بحملة دبلوماسية نشطة ضد النظام السوري في المحافل والمنظمات الدولية والسعي لإسقاطه بشتى الوسائل وإقامة نظام موالي لتركيا في دمشق على أنقاضه، ولمزيد من الضغط على السلطة السورية أُعلن في إسطنبول في أغسطس ٢٠١١م - وبعد ما يقرب من ستة أشهر على بداية الأحداث - عن تأسيس المجلس الوطني السوري، ودعا رئيس الوزراء التركي أردوغان في نفس الشهر الأسد للتنحي عن السلطة، وفرضت تركيا عقوبات اقتصادية ومالية على سورية، وأعلن أن تركيا ستواصل فرض العقوبات وتزيدها تدريجياً[xxiii]، وستعمل مع المجتمع الدولي على تحقيق طموحات الشعب السوري بشتى الوسائل كون التغيير أصبح في نظرها أمر حتمي، في ظل تعنت النظام القائم وعدم تجاوبه مع الجهود الدولي والإقليمية[xxiv].

هنا يمكننا القول أن تركيا لم تكن تتمنى أو ترغب بتصاعد الأزمة في سوريا وتصاعد الإحتجاجات فيها، لأن العلاقات مع النظام السوري كانت في أحسن أحوالها، وكانت تعود على تركيا بمنافع جمة على الصعيدين السياسي والإقتصادي، بينما تصاعد الإحتجاجات، وتعقد الأزمة السورية أنعكس سلبا على العلاقات بين البلدين وعلى المصالح التركية في سوريا بل وعلى الدور التركي في المنطقة العربية.

لذلك سعت تركيا كما الى محاولة احتواء الأزمة، والسيطرة عليها بالصورة التي تمكنها على الأقل من التحكم في مسار الأحداث والتحكم في عملية انتقال السلطة بأقل الخسائر، عبر إجراء إصلاحات حقيقية في إطار النظام القائم بقيادة الرئيس بشار الأسد، لكنها لم تفلح في ذلك، لتدخل مجموعة عوامل زادت من تفاقم الأزمة، لعل أهمها دخول أطراف إقليمية منافسة لتركيا على خط الأزمة.

المطلب الثالث: الدوافع الداخلية التركية للموقف من الأزمة السورية:

ثمة محركات أساسية على الصعيد المحلي التركي أدت أدوارا أساسية في إعادة صياغة المقاربات التركية حيال أطراف الأزمة السورية، لتبدو أكثر اعتدالا وبرجماتية، ويمكن إبراز هذه المحركات على النحو الاتي:

أولاً: التوترات العرقية والطائفية:

تحت تأثير التعبئة الإعلامية السلبية التي تشنها أحزاب المعارضة التركية ضد حكومة حزب العدالة والتنمية الحاكم بقيادة أردوغان، عانت تركيا خلال الشهور الأخيرة بسبب تفاقم الأزمة السورية من استمرار التصعيد السياسي من قبل مواطنيها العلويين ضد سياسات الحكومة حيال دمشق، والتي وُصفت بالطائفية، بما أفضى إلى توالى المشاركة في التظاهرات والاحتجاجات على نحو ترتب عليه سقوط ضحايا في المظاهرات التي شهدتها تركيا منذ أواخر مايو الماضي - حيث أحداث ميدان تقسيم ٢٠١٣م - من المواطنين خصوصاً من أبناء الطائفة العلوية[xxv].

وذلك من خلال اتهامات تشنها المعارضة التركية ضد الحكومة بأنها تدعم فصيلاً سياسياً معيناً داخل سوريا على أساس طائفي (الإخوان المسلمون في سوريا)، لتمكينهم من السلطة وإقامة حكومة موالية لتركيا قريبة من أيديولوجية حزب العدالة والتنمية الحاكم، وهي بذلك تورط تركيا في قضايا ومشاكل الخارج مخالفة بذلك مبداء المؤسس أتاتورك المتمثل " بسلام في الداخل سلام في الخارج[xxvi]"

كما هدفت أحزاب المعارضة من خلال التصعيد والحشد للشارع ضد الحزب الحاكم وحكومته، إلى إظهار الحكومة بمظهر العاجز عن ضبط الشارع،

والاستجابة لمطالبه، والتخبط والارتباك في إدارة علا قاتها الخارجية في محيطها الإقليمي، وبالتالي حرمانها من فرصة لفوز في الاستحقاقات الانتخابية القادمة المحلية في مارس ٢٠١٣م، والرئاسية في أغسطس ٢٠١٤م.

في السياق نفسه عمل حزب العمال الكردستاني المعارض على استثمار اللحظة الحرجة التي تمر بها حكومة أردوغان لتعظيم مكاسبه التفاوضية، ورفع سقف أهدافه، ومطالبه من خلال تكثيف عملياته ضد القوات التركية، وقد جاء ذلك على خلفية بيئة أمنية ساهمت في تقوية الحزب، واتساع نفوذه وارتفاع سقف طموحاته وأهدافه، على نحو جعله يقوم بعمليات نوعية ضد القوات التركية، أسقطت المئات من رجال الأمن خلال العام الماضي بين قتيل وجريح، بما دفع الحكومة لإعلان "خطة" لتسوية القضية الكردية، سرعان ما واجهت صعوبات وتحديات عديدة، وذلك بعد إعلان حزب العمال الكردستاني (PKK) عن توقف انسحاب عناصره المسلحة من الأراضي التركية، ليضمن من ناحية تصاعد الدعم المقدم إلى من قبل كل من طهران وحزب الله، ويدفع الحكومة التركية، من ناحية أخرى، للخضوع لمطالبه الخاصة بإجراء إصلاحات سياسية ودستورية، التقدم الحقيقي نحوها قد يكلف الحكومة ذاتها بقاءها في السلطة، إن لم تحسن إدارة الأزمة.

ثانيًا: ارتفاع درجة التهديدات الإرهابية في الداخل التركي:

من التداعيات الخطيرة على الأمن الداخلي التركي، جراء استمرار الا زمة السورية، وزيادة عدد الجما عات المتطرفة التي تقاتل النظام في سوريا، وتعدد مصادر تمويلها ونفادها إلى الجانب الأخر من الحدود السورية التركية بطريقة أو بأخرى، عبر اختراق الحدود التركية، وتحويلها إلى "بوابات عبور" من وإلى سوريا، خصوصاً في المناطق التي فقد النظام السوري فيها السيطرة على الأرض،[xxvii] مما أفضى إلى مشكلات أمنية عديدة لأنقرة، كان من أبرز

نتائجها العملية التي شهدتها مدينة الريحانية في ١١ مايو ٢٠١٣، والتي أسفرت عن مقتل نحو خمسين شخصا وإصابة مائة آخرين.

وقد تبع هذه العملية العديد من المحاولات التي كشفتها الشرطة التركية، وكان منها العثور على سيارة مفخخة تحمل نحو ١٧٧ كجم من المتفجرات قبل تفجيرها في جنوب محافظة كيليس، وهي محافظة كانت قد شهدت محاولات من قبل تنظيمات عديدة للقيام بأعمال إرهابية ضد المنشآت والمصالح التركية. كما ضبطت أجهزة الأمن التركية نحو ١٢٠٠ رأس حربي لصواريخ كانت معدة للتهريب إلى "جبهة النصرة". وقد جرى توقيف زهاء تسعة أشخاص، بينهم أتراك وسوريون، متورطون في هذه العملية.

كما قد تؤدي الأزمة إلى مناطق شبه مستقلة على أرض الواقع (سنية أو علوية أو مسيحية أو كردية) وبالتالي قد يتكرر ما حدث في شمال العراق من ظهور كيان شبه كردي مستقل، وبما يؤدي إلى ظهور نزاعات مذهبية عرقية.

ثالثاً: الانقسام السياسي في الداخل التركي:

لم تترك أحزاب المعارضة التركية الأزمة السورية المتفاقمة تمر دونما تقوم بتوظيفها ضد حكومة حزب العدالة والتنمية الحاكم بقيادة أردوغان، من خلال الاستفادة من حالة الارتباك التي اصابت سياستها الخارجية في إدارة تلك الازمة في أيامها الأولى لإشاعة أجواء الانقسام وعدم الانسجام بين أعضاء الفريق الحاكم وتصوير الاختلاف في الرؤى بأنه انقسام بين قيادة الحزب في المواقف والرؤى التركية حيال العديد من الملفات الخارجية، والتي أوجدت حالة من "الضعف" التي باتت تهدد "تماسك" حزب العدالة والتنمية الحاكم، وذلك بسبب التباين في الرؤى والتوجهات ليس مع أحزاب المعارضة الرئيسية وحسب، وإنما أيضاً داخل حزب العدالة ذاته، حيث إن هناك العديد من الشخصيات البارزة داخل الحزب التي باتت تعارض نمط قيادة أردوغان وإدارته لعلاقات تركيا الإقليمية، والتي أفضت إلى

توتر علاقات أنقرة مع أغلب البلدان المجاورة لها، خصوصاً أن الأزمة السورية حولت تركيا من موقع "الدولة الوسيط" إلى موقع "الدولة الطرف"، بما بات يثير حساسيات قومية عربية حيال مواقف تركيا الإقليمية، وقد بدا الأثر السلبي لهذه المواقف واضحاً في التباين بين تصريحات أردوغان وصحبه خصوصاً نائبه بكير بوز داغ أوغلوا وبين نائبه الأخر بولنت أرنج والذي بدا أكثر تحيزاً في العديد من المواقف للرؤى المعتدلة لرئيس الدولة عبد الله جول، حيال ملفات الصراع الإقليمي[xxviii].

حول أثر وتداعيات الموقف التركي من الأزمة السورية على تركيا نفسها يشير الكاتب السوري، خورشيد داللي في مقال له بعنوان تصدع حكم أردوغان إلى ما يلي:

"كشفت الأزمة السورية حقيقة الطموحات التركية العثمانية تجاه المنطقة العربية، ومحاولة استعادة منطق الهيمنة والسيطرة وفقاً للظروف الجديدة، وقد أدى وصول السياسة التركية تجاه الأزمة السورية إلى طريق مسدود إلى جملة من التصدعات التي ستؤثر بشكل كبير على البنيان التركي الداخلي، كونها تمس الجغرافية التركية، وما على هذه الجغرافية من بنى اجتماعية وثقافية واقتصادية، فثمة كيانات سياسية باتت قائمة على الحدود التركية السورية، سواء فيما يتعلق بالحالة الكردية التي بات توحي بإمكانية إقامة إقليم كردي في شمال شرق سوريا، على غرار إقليم كردستان العراق، أو الحالة العلوية التي تطورت كثيراً في الداخل التركي على خلفية إقصاء هذه الطائفة وتجاهل حقوقها الثقافية والدينية تاريخياً، أو حتى على مستوى إقامة إمارات إسلامية من قبل تنظيمات (داعش والنصرة وحاشا*)، التي بات تصاعد نفوذها في المناطق الحدودية يهدد تركيا نفسها، حيث من البديهي أن يكون لهذه الحالات والكيانات والإمارات تداعيات مستقبلية على تركيا في المرحلة المقبلة.[xxix] واللافت هنا تلك التقارير التي تتحدث عن مساعدة

الحكومة التركية للمجموعات المسلحة من أجل إسقاط النظام السوري، على الرغم من كل التحذيرات التي نبهت من خطر هذه الجماعات على تركيا مستقبلاً.[xxx]

ألا أنه ورغم ما أثير من قبل المعارضة التركية عن حالة الضعف والانقسام وعدم الانسجام بين قيادات حزب العدالة والتنمية الحاكم في إدارتها لعدد من الملفات والأزمات الداخلية والخارجية، ومنها الأزمة السورية، الا أن الأحداث التي شهدتها تركيا خلال العامين الماضيين ٢٠١٣- ٢٠١٤م المتمثلة في التغلب على أحداث الملف الأمني، والسيطرة على الشارع الغاضب، والخروج منه بأقل الخسائر الممكنة، وكذا إدارة الملف الانتخابي بنجاح منقطع النظير، وتحقيق أغلبية مريحة للحزب سواء في الانتخابات المحلية والرئاسية قد أثبت أن ما ترفعه احزاب المعارضة ضد الحزب الحاكم من تهم وملفات فساد وسوء إدارة لا تعدو عن كونها ملفات تنطوي تحت خانات الكيد السياسي وتعبيراً عن إفلاس ساسي في الشارع الانتخابي الذي لايزال مؤيداً للحزب الحاكم وقياداته، الأمر الذي أكسبه مزيداً من الثقة بالنفس والاستمرار في تنفيذ برنامجه الداخلي والخارجي بثقة واطمئنان، مما يعني استمرار الموقف التركي من الأزمة السورية على ما هو عليه في معارضة بقاء الأسد في السلطة، والبحث عن مخارج إقليمية ودولية لتأييد سياسته ومواقفه تجاهها وبالتالي تقوية مركزها السياسي الداخلي، خصوصاً وقد أبدت الحكومة التركية مرونة واضحة في التعامل مع المشكلة الكردية، تمثلت في فتح حوار مع حزب العمال الكردستاني، والاستعداد لمناقشة مجمل القضايا الخلافية في إطار الوحدة القومية للدولة التركية، فمثلاً من حق الأكراد أن تُضمن لغتهم في مناهج التعليم كدروس اختيارية، وكذلك إنشاء قناة تلفزيونية تبُث باللغة الكردية في مناطق الأكراد وكذلك إذاعات محلية باللغة الكردية أيضا كما دعاهم وبقية القوى السياسية الأخرى لمناقشة التعديلات الدستورية بما يسمح بمناقشة كل المواضيع التي تهم جميع الأتراك.[xxxi]

من هنا فإن الدور التركي في المنطقة متوقف على مدى قدرة الحكومة التركية في البحث عن مخارج مناسبة لسياستها تجاه تلك الأزمة من خلال تنسيق مواقفها مع الأطراف الدولية والإقليمية المؤثرة في مسار الأحداث داخل سوريا وفي مقدمتها (إيران وروسيا والصين)، وكذا القدرة على التعامل مع الملفات الشائكة في المنطقة، ومنها ملف العلاقات التركية المصرية بعد ثلاثين يوليو وسقوط حكم الإخوان في مصر، ويظل الوضع السوري محدداً رئيسياً في مسار الدور التركي في المنطقة العربية، خصوصاً وهناك متغيرات جديدة ظهرت لصالح الرؤية التركية أعادة الدور التركي الى واجهة الأحداث والمتمثلة في التغيّر الدراماتيكي والمتسارع في المواقف السعودية منذ وصول الملك سلمان الى الحكم بعد وفاة الملك عبدالله والرؤية الجديدة التي أحدثها في السياسة الخارجية السعودية، وفي طبيعة التحالفات السياسية في المنطقة، وما أستلزمه ذلك من تغيرات كبرى في الملفات الساخنة في المنطقة والملف السوري في طليعتها.

المراجع

(i) جراهم فولر "**الجمهورية التركية الجديدة، تركيا كدولة محورية في العلم الإسلامي**" دراسة مترجمة ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ص ١٣٣.

([ii]) د. حامد السويدان " **مستقبل العلاقات العراقية التركية الإيرانية على ضوء الأزمة السورية**" ، مركز الدراسات الإقليمية ، قسم الدراسات التاريخية الثقافية ، جامعة الموصل ، ٢٠١٣ م،ص١٠.أو الموقع الإلكتروني على الرابط،
http://regionalstudiescenter.uomosul.edu.iq/news-details.php?details=161

([iii]) Aslı Ilgıt, and Rochelle Davis. "**The Many Roles of Turkey in the Syrian Crisis**." (2013) http://www.merip.org/mero/mero012813

(iv) على حسين باكير " **محددات الموقف التركي، من الأزمة السورية الأبعاد الأنية والأفاق المستقبلية** " (الدوحة المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، سلسلة أوراق بحثية، يونيو ٢٠١١م ص، ٢.

(v) محمود خليل القدرة " **تطور العلاقات السياسية التركية السورية في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية ، من ٢٠٠٧ - ٢٠١٢** م "رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الأزهر ،قسم دراسات الشرق الأوسط ،٢٠١٣ م ، ص٥.

([vi]) عقيل بن محفوظ "،**العرب في تركيا: محور تواصل أم تأزيم ؟**"،في العرب وتركيا - تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة، الطبعة .

(vii) د. مصطفى اللباد " **تركيا والعرب شروط التعاون المثمر** " تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مجموعة من الباحثين، تحرير محمد عبد العاطي بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى ٢٠١٠م،ص – ص ٢١١- ٢٢٥.

([viii]) د.عقيل بن محفوظ،" **سوريا الوضع الراهن نقطة تحول أم رهان تاريخي** " على الرابط،
/http://www.scribd.com/doc/144328110

(ix) ALI HUSAIN BAKIR " **The Determinants of the Turkish Position towards the Syrian crisis: The immediate dimensions and future repercussions".**

([x]) محمد عبد القادر **" تحولات السياسة الخارجية التركية - في عهد حزب التنمية والعدالة "** في كتاب العرب وتركيا – تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الطبعة الأولى، ٢٠١٢م، ص ٥٩٣.

([xi]) على حسن باكير،" **محددات الموقف التركي من الأزمة السورية: الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية،**" المركز العربي للدراسات والأبحاث، الدوحة، على الرابط،
http://www.dohainstitute.org/release/ad520e80-abe5-4247-bd8d-deede0fa7413

([xii]) حامد السويدان مصدر سبق ذكره ص ١٢.

([xiii]) مقابلة لرئيس الوزراء التركي رجب طيب أر دوغان مع القناة السابعة التركية المقربة من حزب العدالة والتنمية بتاريخ ٢٠١٣/٥/١٠م

([xiv])على حسين باكير ،" **محددات الموقف التركي من الأزمة السورية الانعكاسات والأبعاد المستقبلية ،**" مصدر سبق ذكرة ص ٦.

([xv]) نفس المصدر السابق ص ١٥.

(xvi) بيان وزارة الخارجية التركية بشأن الأزمة السورية، على موقع وزارة الخارجية ، على الرابط، في دراسة، على باكير المصدر السابق ص ١٤، ١٥

([xvii]) خورشيد دالي **" تغير الموقف التركي تجاه الأزمة السورية "** على الرابط،
http://www.liberalls.org/vb/archive/index.php/t-20477.html وكذلك دراسة أخرى لنفس الكاتب في مجلة الوحدة الإسلامية، السنة الثالثة، العدد،(١٤٤١)،أيلول،٢٠١٣م، بعنوان **" أوهام تركيا وانهيار طموحاتها"** على الرابط،
http://www.wahdaislamyia.org/issues/141/kdalli.htm

([xviii]) Aslı Ilgıt, and Rochelle Davis. "**The Many Roles of Turkey in the Syrian Crisis**." (2013) http://www.merip.org/mero/mero012813

([xix]) عقيل سعيد بن محفوظ " **سوريا وتركيا نقطة تحول أم رهان تاريخي "** معهد الدوحة للدراسات، الطبعة الأولى،٢٠١٣، ص٢٣.

([xx]) Aslı Ilgıt, and Rochelle Davis. "**The Many Roles of Turkey in the Syrian Crisis**." (2013) http://www.merip.org/mero/mero012813

([xxi]) محمد عبد القادر خليل **" دوافع التغيير في الحسابات التركية تجاه الأزمة السورية"** مصدر سبق ذكره

(xxii) الدكتور إبراهيم الجعفري **"الدولة العثمانية الجديدة- الدور التركي في المنطقة العربية"** مركز بلادي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية، على الرابط، www.aljaredah.com/paper

(xxiii) أرول جيجي وقادراوستن " **سياسة تركيا تجاه الأزمة السورية** " على الرابط، http://rouyaturkiyyah.com/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9

(xxiv) د. أحمد داوود أوغلوا" **برنامج بلا حدود الجزء الأول** " بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٥م، الدور التركي في الأزمة السورية، على الرابط، http://www.aljazeera.net/reportslibrary/pages/a5b3711b-0916-444c-9615-8d0b64d8f36e

(xxv) صافيناز محمد أحمد" **التأثيرات الطائفية للأزمة السورية في دول الجوار"** مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، على الرابط، http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1091055 اكتوبر، ٢٠١٢م

(xxvi) Aslı Ilgıt, and Rochelle Davis. "**The Many Roles of Turkey in the Syrian Crisis**." (2013) http://www.merip.org/mero/mero012813

(xxvii) د. أحمد داوود أوغلوا " **برنامج بلا حدود في قناة الجزيرة الفضائية الجزء الأول** " بتاريخ ٥/ ١٠/ ٢٠١٢م مصدر سبق ذكره، على الرابط، http://www.aljazeera.net/reportslibrary/pages/a5b3711b-0916-444c-9615-8d0b64d8f36e

(xxviii) محمد عبد القادر خليل **"تركيا والأزمة السورية إعادة تدوير الاتجاهات،** على الرابط، http://www.inewsarabia.com/387/%E2%80%9C%D9%83%D9%8A%D8%B1%D9%8A%E2%80%9D-%D9%8A%D8%A4%D9%83%D8%AF-%D8%AF%D8% B9% D9%85-

* **حاشا تعني** – أمقاتلي حرار الشام – **وداعش** تعني تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وكذلك **جبهة النصرة**، وجميعها تنظيمات معارضة للنظام السوري،

(xxix) سونر جاغيتاي **"الحرب في سوريا تؤثر على تركيا بطريقة غير متوقعة "** على الرابط، http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/syrias-war-affecting-turkey-in-unexpected -ways

([xxx]) خورشيد دالى " **تصدع بنيان حكم أر دوغان**"، على الرابط،
http://wahdaislamyia.org/issues/145/kdali.htm

([xxxi]) د. أحمد داوود أوغلوا رئيس الوزراء التركي " **برنامج بلا حدود في قناة الجزيرة الفضائية ج٢**" بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٢٢م على الرابط،
ttp://www.aljazeera.net/reportslibrary/pages/a5b3711b-0916-444c-9615-8d0b64d8f36e